

أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة
تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق
المالية

**The effect of Voluntary Disclosure in the
Quality of Financial Reporting. Case study on
companies listed in Iraq's Securities Exchange**

المدرس المساعد صائب سالم محمد
جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص

تناولت هذه الدراسة أهمية الإفصاح الاختياري وأثره في جودة الإبلاغ المالي للشركات العراقية حيث تم اعداد قائمة بالمعلومات المطلوب وتطبيقها على كل شركة للتعرف فيما إذا كانت الشركة تفصح عن المعلومات من عدمه، فقد قسمت المعلومات الى ثلاث مجموعات: معلومات استراتيجية ومعلومات مالية ومعلومات غير مالية. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: وجود علاقة ارتباط معنوي بين الإفصاح الاختياري وجودة الإبلاغ المالي، وبلغت هذه العلاقة 0.664. في ظل مستوى معنوية 1%. وخلصت الدراسة لتقديم مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة ان يحظى الإفصاح الاختياري بالاهتمام المناسب من قبل الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كونه عامل مهم لتزويد الأطراف الخارجية بالبيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

Absract

This study dealt with importance of the Voluntary Disclosure and its effect on the quality of financial reporting for Iraqi companies, were required to prepare a list of the information and apply it to each company to learn whether the company discloses the information or not, Information were divided into three groups: strategic and financial information and information non-financial information. The study found a set of conclusions: The results show an significant correlation between the voluntary disclosure and the quality of financial reporting and this relation was 0.664 significant level of 1%. The study found a set of important recommendations like: The need to have of the voluntary disclosure appropriate attention by the Iraqi companies listed in the Iraq Securities Exchange companies as an important factor to provide external parties with data for decision-making and information.

المقدمة

تواجه بيئة الاعمال التجارية مجموعة من التغيرات والتطورات مثل العولمة والتحرر المالي والتقدم التكنولوجي، فضلاً عن الازمات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي مما تطلب من الشركات الكبرى زيادة التواصل مع الأطراف الخارجية لمواكبة النمو الاقتصادي من اجل إضافة الميزة التنافسية للشركة. فانعكست هذه التطورات أيضاً على القوائم المالية من حيث كمية ونوعية المعلومات التي تحتويها وكذلك درجة الإفصاح المناسبة والوقت المناسب لتقديم هذه القوائم من اجل التعرف على المركز المالي للشركة بصورة دقيقة.

ونظراً لما تواجهه الشركات من منافسة شديدة من حيث الاختلاف في معدلات الربحية والنمو وكذلك حجم المخاطر التي تتفاوت بين قطاعات الاعمال، والتي تتسبب بانهايار الشركات، مما أدى الى زيادة أهمية الإفصاح، وبذلك يتضح انه من الأسباب التي أدت الى تلك الانهيارات هي قيام العديد من الشركات المساهمة بالتلاعب بالقوائم والتقارير المالية المنشورة من اجل جذب المستثمرين، مما أدى الى اظهار القوائم المالية بصورة لا تعبر عن حقيقة الوضع المالي للشركة، ولغرض التغلب على المشكلة السابقة فانه يتطلب من إدارة الشركة ان تقدم معلومات محاسبية وغير محاسبية خاصة، أي تقديمها لمعلومات إضافية غير ملزمة إدارة الشركة بتقديمها او بالإفصاح عنها وهو ما يعرف بالإفصاح الاختياري (Voluntary Disclosure).

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في عدم ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المحاسبية التي تحتويها، وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، وما نجم عنها من انهيار بعض الشركات الكبرى في الدول المتقدمة.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال توجه السوق العراقية للانفتاح على العالم، وخصوصاً في ظل دخول مستثمرين أجانب الى سوق راس المال العراقي، مما يتطلب مواكبة التطورات العالمية من خلال زيادة الاهتمام بالإفصاح الاختياري، فضلاً عن ظهور اتجاه بحثي حديث في المحاسبة يهتم بالإفصاح الاختياري، مما يتطلب الكشف عن أثره في جودة الإبلاغ المالي.

هدف البحث: تعد القوائم المالية من اهم مصادر المعلومات بالنسبة للمستخدمين وأصحاب المصالح Stakeholders الا ان ذلك لم يمنع من تعرض هذه القوائم للانتقادات ومن أهمها عدم الإفصاح عن جوانب غير مالية يهتم بها المستخدمين، ويهدف البحث الى الكشف عن أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي.

فرضية البحث: في ضوء هدف الدراسة الرئيسي الذي يتمثل في دراسة أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي وتحقيقاً لهذا الهدف فقد وضع الباحث الفرضية التالية:

1- يؤثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

منهجية البحث: لتحقيق هدف الدراسة فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على المصادر العربية والأجنبية والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، ومن ثم تحليل العلاقة بين الإفصاح الاختياري وأثره في جودة الإبلاغ المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالاعتماد على قائمة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة.

الجانب النظري - أولاً: مفهوم الإفصاح الاختياري

تقوم الشركات بتقديم تقارير مالية الى جمهور المستثمرين، ويجب ان تعكس هذه التقارير الوضع المالي للشركة، ونتيجة للانهيارات التي شهدتها الشركات الكبرى فقد نال موضوع الإفصاح عن المعلومات المالية اهتماماً شديداً وخاصة من قبل العديد المنظمات المهنية والهيئات التشريعية والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية في العديد من الدول مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وهيئة الأوراق المالية الأمريكية والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وهيئات أخرى.

لقد عُرِفَت المحاسبة على انها نظام للقياس والافصاح، اذ ان المحلل المالي يقوم بقياس العناصر المختلفة المكونة للقوائم المالية، ويقوم بالإفصاح عن نتائج عملية القياس على شكل تقارير وقوائم مالية تتضمن معلومات عن الوضع المالي للشركة (لطي، 2006: 199). وقد ورد في معيار التدقيق الأمريكي 301 أن المعلومات المالية المستقبلية أما أن تكون تصورات مالية أو تنبؤات مالية في ضوء أفضل المعلومات المتاحة واعتقاد الإدارة، وهذا يعني أن أساس هذه التنبؤات هو افتراضات الإدارة التي تعكس الظروف المتوقعة وجودها او المتوقع اتخاذها، كما تقع مسؤولية هذه التوقعات على الإدارة وعليه ينبغي أن يكون لديها الأساس الموضوعي المعقول لوضع هذا التوقع

أو التصور المالي (AICPA, 2002). وقد بين (Belkaoui, 2004:192) ان هناك اتفاق بالاجماع في ادبيات المحاسبة على ان الإفصاح عن البيانات المحاسبية يجب ان يكون شاملا (Full Disclosure) وعادلا (Fair Disclosure) وكذلك كافيا (Adequate Disclosure). ويمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه كل المعلومات المالية سواء أكانت كمية أم نوعية قامت الشركة بنشرها بوسائل رسمية وغير رسمية الى الجهات الداخلية او الخارجية والواردة في القوائم المالية بلغة مفهومة لجميع القراء (Al-Razeen & Karbhari, 2004:351). من خلال ما سبق يمكن ان نعرف الإفصاح بأنه وسيلة فعالة لحماية الشركة من تعرضها للالزامات والانهيارات المالية وافلاس عدد كبير من مستثمري الشركة.

وتقسم المعلومات الواردة في التقارير المالية الى نوعين من الإفصاح هما الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي، فالأخير يكون ملزم من قبل التشريعات المحلية مثل قانون الشركات ومتطلبات ادراج الاوراق المالية، اما الإفصاح الاختياري فهو قيام بعض الشركات من تقديم معلومات إختيارية أخرى في تقاريرها السنوية غير مطلوبة بالمعايير المحاسبية أو بالتشريعات المحلية (Ghazali, 2008:35).

ويعرف الإفصاح الاختياري بأنه الإفصاح عن معلومات تحتكرها إدارة الشركة ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها بهدف تحقيق منافع اقتصادية (Alam, 2007:14). كما ويعرف (عيفي، 2008:429) الإفصاح الاختياري بأنه عبارة عن خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات غير محاسبية في التقارير المالية السنوية للشركة تكون ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين. وقد عرف (Meek & et al., 1995:555-572) الإفصاح الاختياري هو الزيادة في الإفصاح عن المعلومات المطلوبة والتي تكون إدارة الشركة حرة في اظهارها من عدمه بهدف توفير معلومات محاسبية وغير محاسبية ذات صلة باحتياجات المستخدمين. اما (Yang & et al., 2013: 265-285) فقد عرف الإفصاح الاختياري بأنه وسيلة تستخدمها الشركة وذلك بالإفصاح عن معلومات لم يطلبها المستثمرين وأصحاب المصالح ولم تكن من متطلبات الإفصاح الإلزامي، اذ ان الكشف عن هذا النوع من المعلومات قد يفيد كلا من الشركة والمستثمرين في مجالات محدودة. وقد قسم الإفصاح الى ثلاث اقسام مختلفة وهي (Rikanovic, 2005:573-583):

أولاً: مفهوم الإفصاح القائم على السيولة. وهو يعني ان تخفيض التباين في المعلومات بين مختلف أنواع المصالح والمستثمرين من خلال رفع مستوى الإفصاح يزيد من سيولة الورقة المالية من خلال حجم تداولها في سوق الأوراق المالية مما يزيد من ثقة المستثمرين بان أسهم هذه الشركة مسعرة بطريقة صحيحة.

ثانياً: مفهوم الإفصاح القائم على التوسع في نشر المعلومات. وهو قائم على أساس المصادقية في نوعية المعلومات المالية وغير المالية التي تقوم الشركة بإنتاجها للاستخدام من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح، اما الاختلاف فيها فيعتمد في إدراك المستثمرين لهذه المعلومات وإمكانية وصولهم اليها، حيث ان المستثمر يميل الى الأوراق المالية التي لديه معلومات عنها فتكون ضمن اختياراته.

ثالثاً: مفهوم الإفصاح القائم على التقدير. وهذا النوع من الإفصاح قائم على أساس ان كمية المعلومات المتاحة للمستثمرين تختلف من ورقة مالية الى أخرى، حيث يقوم المستثمرين وأصحاب المصالح بتقدير الفروق التي تنتج من الاختلاف في معلومات الأوراق المالية التي لها تأثير مباشر بالنسبة للعائد الذي يطلبه المستثمرين.

وقد اوصت لجنة معايير المحاسبة الامريكية (FASB) في سنة 2001 بضرورة مراعاة مجموعة من الاعتبارات بشأن الإفصاح الاختياري وهي (FASB,2001):

- 1- الإفصاح عن بيانات تتعلق بالعمل، متمثلة في المعلومات التشغيلية المهمة، والإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة الشركة.
- 2- تحليل الإدارة للبيانات حول العمل، أي الإفصاح عن تحليل الإدارة لأسباب التغير في البيانات التشغيلية والبيانات التي تتعلق بقياس الأداء.
- 3- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، أي الإفصاح عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء، وإلى خطط الإدارة التي تتعلق بعوامل نجاح المنظمة، والمقارنة بين مؤشرات الأداء الحالية مع مؤشرات الأداء السابقة.
- 4- الإفصاح عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع الأطراف الخارجية.
- 5- الإفصاح عن الأهداف والاستراتيجيات العامة، إضافة الى تأثير الشركات ضمن نفس الصناعة للشركة.
- 6- الإفصاح الاختياري عن معلومات تتعلق بالأصول غير الملموسة التي يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.

أهمية الإفصاح الاختياري

تكمن أهمية الإفصاح الاختياري في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وكذلك من خلال الفائدة التي ستقدم سواء للشركة أو المستثمر، وتبين هذه الأهمية بالاتي:

- 1- يؤدي الإفصاح الاختياري إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الشركة في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومن ثم الإقلال من درجة عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين (Petersen and Plenborg, 2006:127-149)
 - 2- يوفر الإفصاح الاختياري معلومات ملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية بالشكل الذي يمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للشركة، مثل قوتها الإيرادية وكذلك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة او طويلة الاجل. (مطر، 2012)
 - 3- يلعب الإفصاح الاختياري دور في تحسين حوكمة الشركات من خلال نوعية العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس ادارتها وأصحاب المصالح الأخرى وكذلك في تنشيط عمل سوق الأوراق المالية ورفع درجة الثقة في أداء الإدارة العليا والتنبؤ بالمخاطر من اجل تعظيم الأرباح (خليل، 2005:6-16)
 - 4- ان التوسع في مستوى الإفصاح الاختياري يؤدي الى انخفاض تكلفة التباين في المعلومات التي لدى مديري الشركات من جهة والمستثمرين المساهمين من جهة أخرى، إذ ان هذه التكلفة التي يدفعها المستثمرون الماليون هي أحد العناصر المكونة لتكلفة راس مال الشركات.
- (Lambert & et al., 2007, 385:420)
- 5- ان للإفصاح الاختياري أهمية في جهات عدة منها (السيد، 2005:248-316):

- ❖ الشركات المصدرة للأوراق المالية، إذ تزداد درجة السيولة للأسهم، ومن ثم يزداد الطلب عليها فيرتفع سعرها ويؤثر إيجاباً في القيمة السوقية.
- ❖ المتعاملون في الأوراق المالية: إذ يساعد على الوصول إلى تنبؤات عالية الدقة للمحللين الماليين؛ وهذا يؤدي إلى خلق منافع لكل من المستثمرين وأصحاب المصالح.
- 6- وجود الإفصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية يزيد من ثقة الاطراق المستفيدة بالشركة وهذا ينعكس على سمعتها وقيمتها السوقية وأيضاً على اسعار الاسهم في السوق المالي مما يؤدي الى تخفيض درجة المخاطر وعدم التأكد في الاستثمارات. (Castellano,2002:37-39)

دوافع استخدام الإفصاح الاختياري

- هناك مجموعة من الدوافع والحوافز التي تدفع الإدارة الى القيام بعملية الإفصاح الاختياري، وهذه العوامل هي:
- 1- قيام المدراء بعملية الإفصاح الاختياري هو الكشف عن معلومات حول ادائهم من اجل الحصول على مصالح وزيادة الاستثمار في سوق الأسهم.
 - 2- عدم كفاية الإفصاح ربما يكون حافز للمدراء لتقديم الإفصاح الاختياري من اجل الحد او التخلص من تكلفة الدعاوى القضائية.
 - 3- اعلام المستثمرين وأصحاب المصالح بالبيئة الاقتصادية للشركة ومدى قدرتها للاستجابة للمتغيرات في الأسواق المالية. (Emily, 2011:51-54)
 - 4- توفير معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في المقارنة مع الشركات الأخرى وكذلك يوفر معلومات للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية سواء كانت تدفقات داخلية او خارجية.
 - 5- مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح في تقييم العائد على الاستثمار للشركة وكذلك قدرة الشركة على توفير السيولة النقدية. (Mitton, 2002:215-241)
 - 6- ضعف القدرات الفنية لبعض المتعاملين في الاسواق المالية نتيجة لخلفيتهم المتواضعة في مجال التحليل المالي، فنجدهم لا يهتمون بمبادئ التمويل الأساسية من تحليل وتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية، فضلاً عن عدم قدرتهم للوصول الى المعلومات الداخلية للشركة. (السقا، 2010)
 - 7- انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للشركة، وزيادة السيولة وانخفاض تكلفة راس المال والرغبة في زيادة اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين (Choi & et al., 2004:338-345).

ثانياً: جودة الإبلاغ المالي

يمكن ان يعرف جودة الابلاغ المالي بانه عدم التلاعب بالأرباح إلى ضمان حد أدنى من جودة المعلومات المحاسبية، من حيث انه كلما زادت جودة التقارير المالية تنخفض مخاطر الاستثمار (Tang & et al., 2008:1-50). ويعرف إبراهيم جودة الابلاغ المالي بانه كل ما تنسم به التقارير والقوائم المالية من شفافية وإفصاح عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المتوقعة والمحققة للشركة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية (إبراهيم، 2008:214). وتعرف

أيضا بانها الدقة التي يتم بها إعداد التقارير المالية والتي تحتوي على معلومات عن عمليات الشركة خاصة عن تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في قراراتهم (Verdi, 2006:1-55). وقد عرفت الجودة على انها الوجه الشفافية في تقديم التقارير والقوائم المالية التي تعكس الوضع المالي للشركة، مما يساعد المستثمرون واصحاب المصالح من اتخاذ قرارات ملائمة (Nashwa, 2003:6-9). وان الهدف الاساسي من جودة الابلاغ المالي هو (Ferdy,2009:21):

❖ تقديم معلومات في التقارير المالية ذات جودة عالية متعلقة بالدرجة الاولى بالوضع المالي للمنشآت الاقتصادية.

❖ توفير الجودة في التقارير المالية سيؤثر بشكل ايجابي على مقدمي راس المال واصحاب المصالح في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وتخصيص الموارد الاخرى التي تزيد من كفاءة السوق.

وقد بين (Cohen & et al.,2008:757-787) إلى أن جودة الإبلاغ عن المعلومات في التقارير المالية له دورين إحداهما دور تقييمي حيث يستخدم المستثمرين المحتملين التقارير المالية في تقدير التوزيعات المستقبلية للأرباح المتوقعة والآخر دور إشرافي حيث يعتمد حملة الأسهم الحاليين على نفس التقارير لمراقبة تجنب المدير من الوقوع في المخاطر وزيادة القيمة السوقية للشركة.

وكما لاحظ (Ball et al,2003:235-270) بان معايير الجودة العالية لا تضمن تقارير مالية ذات جودة عالية، فهي تشير الى التأثيرات الخاصة بكل بلد على معدي القوائم المالية، هذه التأثيرات هي العامل المهيمن على جودة الابلاغ المالي. وهناك بعض من الامور والتي اشار اليها (Jannis & et al, 2014:363-400) التي من شأنها ان تزيد من جودة الابلاغ المالي هو الإفصاح على أساس القيمة العادلة له تأثير بشكل إيجابي على جودة التقرير المالي ويجعل معلومات القوائم المالية ذات جودة عالية وتمتاز بخصائص مثل: الملاءمة، والثقة، والقابلية للمقارنة مما يساعد على ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية لكافة الأطراف المرتبطة بالشركة. وقد عرفت القيمة العادلة على انها المبلغ الذي يتم فيه مبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين طرفين على اطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح (السعافين، 2005:13).

حيث انه يمكن ان يكون للمدراء دور في جودة المعلومات المبلغ عنها وهذا يتوقف على مدى وعيهم الكبير بأمر الشركة فمن المتوقع أن تكون المعلومات جاهزة بطريقة تمكن من عكس مكانة الشركة في أفضل وضع من أجل البقاء في الشركة واستلام الحوافز (Shoorvarzy, 2008:60)

وبالنسبة لطبيعة المعلومات الواجب توصيلها إلى المستخدمين من خلال التقارير والقوائم المالية فهذه المعلومات تأخذ اشكالا مختلفة ومواضيع عديدة، فقد تكون معلومات مالية او غير مالية او نشرات تقارير مجلس الادارة اضافة الى التنبؤات المالية ووصف للخطط والتوقعات الاستثمارية في المستقبل، وكذلك التأثير البيئي والاجتماعي لمشاريع الشركة في نطاق المحيط الذي تنشط فيه (الزين، 2011:17).

ومن خلال ما سبق يرى الباحث ان جودة الابلاغ المالي هو شمول التقارير المالية لمعلومات تخلو من التحريف والتضليل وتعكس حقيقة الوضع المالي للشركة وكذلك تريد من درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات الاستثمارية

وأصحاب المصالح، وتقل من درجة المخاطر في الاستثمارات المستقبلية. وعليه يمكن تحقيق الجودة العالية في الإبلاغ المالي من خلال كفاية وملائمة الإفصاح وخاصة الإفصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية.

أنواع جودة الإبلاغ المالي

من أجل تحقيق جودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية التي تعكس طبيعة الوضع المالي للشركة يوجد ثلاث أنواع من الجودة في التقارير المالية وهي (عبيد الله، 2005):

- 1- **جودة صياغة التقرير:** اظهار بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح.
- 2- **جودة محتوى التقرير:** وجود القيم الصحيحة للبيانات أي ان الأرقام تعكس حقيقة الوضع المالي للشركة وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا توافر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة.
- 3- **جودة عرض التقرير:** سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت والشفافية.

معايير جودة الإبلاغ المالي

لكي تتحقق جودة الإبلاغ المالي لدى متخذ القرار يجب توفر المعايير التالية (أبو حمام، 2009: 58):

أولاً:- معايير قانونية: ان العديد من المنظمات الاقتصادية في اغلب الدول تسعى الى تطوير معايير جودة الإبلاغ المالي من خلال سن قوانين وتشريعات منظمة لعمل هذه المنظمات مع توفر هيكل تنظيمي يقوم بمتابعة سير الأداء في المنظمة بما يتفق والمتطلبات القانونية التي يجب على المنظمات ان تبلغ عنها.

ثانياً:- معايير رقابية: ان التركيز من قبل الإدارة وأصحاب المصالح على عنصر الرقابة كونه احد مكونات العملية الإدارية، ولغرض نجاح هذا العنصر لابد من وجود رقابة فعالة على سياسات وإجراءات المنظمة تنفذ بفاعلية وان البيانات التي تقدمها تتميز بجودة إبلاغ مالي عالي.

ثالثاً:- معايير فنية: ان المجالس المهنية والهيئات المحاسبية تهتم بإعداد معايير المحاسبة والتدقيق لضبط الأداء داخل المنظمات، والتي تزيد من حالات التأكد لدى المستثمرين على استثماراتهم مما تطلب الحاجة لإعداد القوائم المالية تتمتع بإبلاغ مالي عالي.

رابعاً:- معايير فنية: وجود المعايير الفنية تؤدي بدورها الى زيادة جودة الإبلاغ المالي، مما يزيد من درجة التأكد لدى المستثمرين وأصحاب المصالح والمساهمين في المنظمة، مما أدى الى التوجه نحو اصدار معايير عديدة تساعد في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المطلوبة.

الجانب العملي

اجريت الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية وباختيار مجموعة من الشركات المساهمة /قطاع المصارف، حيث تم اختيار (16) مصرف وطبقت الدراسة على القوائم المالية لهذه المصارف لعام 2014. حيث تم اعداد قائمة بالمعلومات المطلوب وتطبيقها على كل شركة للتعرف فيما إذا كانت الشركة تفصح عن المعلومات من عدمه. هذه القائمة تم استخدامها من قبل Meek عام 1995 و Chau & Gray عام 2002 حيث اشارت الدراستان السبب الرئيس لاختيار هذه القائمة من قبلهما يعود الى وجود مجموعة من العناصر الهامة لقياس الإفصاح الاختياري فقد قسمت المعلومات الى ثلاث مجموعات: معلومات استراتيجية ومعلومات مالية ومعلومات غير مالية.

يتم مقابلة العناصر الموجودة بالقوائم المالية المنشورة للشركة سواء على الموقع الالكتروني للمصارف أم في سوق العراق للأوراق المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث حيث يتم تسجيل الرقم (1) للعنصر المفصح عنه، والرقم (0) للعنصر غير المفصح عنه.

وبإجراء عملية التحليل الاحصائي للحصول على نسب الإفصاح الاختياري لكل شركة وذلك بقسمة عدد العناصر التي أفصح عنها على (67) وهي العناصر الموجودة في قائمة الإفصاح. والجدول رقم (1) يبين الإفصاح الاختياري عن المعلومات المفصح عنها.

جدول رقم (1) الإفصاح الاختياري للمعلومات المفصح عنها للمصارف

التسلسل	المعلومات المفصح عنها	المصارف													
		م. الشرق الأوسط	م. الائتمان العراقي	م. الموصل	م. آشور	م. عبر العراق	م. الخليج	م. الاتحاد	م. التجاري العراقي	م. المتحد للاستثمار	م. المنصور للاستثمار	م. ايلاف الاسلامي	م. بابل	م. بغداد	م. دار السلام
A	خلفية عن البنك/ معلومات عامة / معلومات استراتيجية														
	وصف الهيكل التنظيمي للبنك/ رسم	1	0	0	1	0	1	1	1	1	1	1	0	1	0
2	العنوان الإلكتروني للبنك/ عنوان البريد الإلكتروني	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
3	الاستراتيجية المستقبلية – معلومات مستقبلية عن التوسع	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1
4	تأثير الاستراتيجية في النتائج المستقبلية	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1
5	نشر التقارير المالية الكترونياً	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
6	التحديث الإلكتروني للمعلومات المنشورة (تقارير فصلية)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
7	استخدام وسائل الحماية الإلكترونية لحماية البيانات	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1

B	حوكمة الشركات																	
8	للمصرف لائحة إرشادية للحوكمة على الموقع الإلكتروني للمصرف	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
9	تفاصيل عن الرئيس(الاسم/العنوان)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10	تفاصيل عن الإدارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11	خلفية عن كبار المديرين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	معلومات عن رئيس مجلس الإدارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13	المناصب التي شغلها المدير في شركات أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
14	صورة لأعضاء مجلس الإدارة أو لرئيس مجلس الإدارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
C	الأداء المالي																	
15	توضيح الوضع الخاص بسيولة البنك وكيفية تمويلها	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
16	العائد على حقوق المساهمين	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
17	الصافي لهامش الفائدة	1	0	1	0	0	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1
18	عائد السهم للسهم الواحد	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1
19	الأصول المرجحة بالمخاطرة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
20	نسبة الديون إلى حقوق الملكية	1	0	0	1	1	0	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1
21	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1
22	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	1	1	1	1	1
23	نسبة القروض إلى الودائع	0	0	1	1	0	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1
D	إدارة المخاطر العامة																	
24	توضيح عن ارتفاع المخاطر وكيفية إدارتها والتحكم بها	0	1	1	1	0	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1
25	مدى وكيفية التحوط لإدارة المخاطر والمشتقات	0	1	1	1	0	1	1	1	1	1	0	0	1	1	0	1	1
26	معلومات عن لجنة إدارة المخاطر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
27	معلومات عن لجنة إدارة الأصول والخصوم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
E	التعرض لمخاطر الائتمان																	
28	معلومات عن مواقف كمية القروض الإجمالية	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
29	إفصاحات حول نوعية القروض الحالية	0	1	0	1	1	0	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1
30	تفاصيل وبالغ القروض المتعثرة وغيرها من الأصول وتصنيفات المخاطر الداخلية	1	1	1	0	1	0	1	1	1	1	0	0	1	0	1	1	1
31	الإفصاح عن نظام تصنيف الائتمان	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	1	0	0	0	0	0
32	الجدول الزمني للقروض المتأخرة والسلف وتوقيت سدادها	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
33	الإفصاح عن عملية إدارة المخاطر	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	0	0	1	0	1	1	1

262

إذ يتضح من خلال الجدول رقم(1) ان المصارف عينة الدراسة تتبع أسلوب الإفصاح عن بياناتها المالية وغير المالية، في حين بلغت اعلى نسبة افصاح اختياري كانت في مصرف اشور ومصرف الشرق الأوسط والمصرف التجاري العراقي وقد بلغت (60،61،67%) على التوالي وهذا ما يدل على زيادة الخبرة بالنسبة للقائمين للعمل فيها وكذلك طبيعة الخدمات والمنتجات التي تقدمها مقارنة مع الشركات الأخرى.

اما فيما يخص جودة الإبلاغ المالي للمعلومات المفصّل عنها فقد بين الجدول رقم(2) ذلك

جدول رقم (2) قياس جودة الإبلاغ المالي للمصارف عينة الدراسة

Dis%	Quality	Dis	Banks
0.006119	0.56	0.61194	م. الشرق الاوسط
0.005075	0.49	0.507463	م. الائتمان العراقي
0.005075	0.43	0.507463	م. الموصل
0.006716	0.65	0.671642	م. آشور
0.003433	0.38	0.343284	م. عبر العراق
0.00403	0.32	0.402985	م. الخليج
0.004925	0.38	0.492537	م. الاتحاد
0.006119	0.64	0.61194	م. التجاري العراقي
0.00597	0.57	0.597015	م. المتحد للاستثمار
0.005821	0.58	0.58209	م. المنصور للاستثمار
0.00403	0.55	0.402985	م. ايلاف الاسلامي
0.004776	0.3	0.477612	م. بابل
0.005224	0.41	0.522388	م. بغداد
0.004328	0.2	0.432836	م. دار السلام
0.004776	0.57	0.477612	م. دجلة والفرات
0.004179	0.04	0.41791	م. سومر التجاري

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه ان مصرف اشور ومصرف التجاري العراقي يعدان ذات جودة ابلاغ مالي جيد كونهما الأكثر افصاحاً للمعلومات المالية وغير المالية، حيث بلغت نسبة الجودة (65-64%) على التوالي وهذا ما يزيد من الثقة في التقارير والقوائم المالية المقدمة من قبل تلك الشركات ويشجع أصحاب المصالح والمستثمرين من زيادة استثماراتهم في المصرفين.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية من اجل عرض وتحليل متغيرات الدراسة وبيان النماذج المستخدمة في قياس المتغير المستقل الإفصاح الاختياري والمتغير التابع جودة الإبلاغ المالي، وقد استخدم نموذج Jones 1991 والذي أصبح أكثر نماذج احتساب المستحقات الاختيارية شيوعاً واستخداماً، ويقوم النموذج على احتساب المستحقات غير مقدرة من خلال نموذج الارتباط الذي يبين العلاقة ما بين الإفصاح الاختياري وجودة الابلاغ المالي، وقد تم صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \beta_{0,i} \frac{1}{A_{i,t-1}} + \beta_{1,i} \frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \beta_{2,i} \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن $\Delta REV_{i,t}$ هي التغير في المبيعات من الفترة السابقة t-1 للشركة i، $PPE_{i,t}$ هي إجمالي الممتلكات والمباني و المعدات، و $\varepsilon_{i,t}$ هي الخطأ العشوائي. بعدها يتم حل المعادلة السابقة من خلال استخدام المعاملات

التي تم الحصول عليها من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و ذلك حسب النموذج التالي:

$$DAC_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} - \left[\hat{\beta}_{0,i} \frac{1}{A_{i,t-1}} + \hat{\beta}_{1,i} \frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \hat{\beta}_{2,i} \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right]$$

وعن طريق عملية التحليل الاحصائي وبالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS 22 تم التوصل الى النتائج الاتية:

جدول الارتباط

Correlations			
		Dis	Quality
Dis	Pearson Correlation	1	.664**
	Sig. (2-tailed)		.005
	N	16	16
Quality	Pearson Correlation	.664**	1
	Sig. (2-tailed)	.005	
	N	16	16
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

يتبين من الجدول السابق بانه توجد علاقة ارتباط معنوي بين الافصاح الاختياري وجودة الابلاغ المالي، وبلغت 664** في ظل مستوى معنوية 1%.

وعند اجراء تحليل الانحدار باستخدام برنامج SPSS 22 تم التوصل الى الاتي:

جداول تحليل الانحدار

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.664 ^a	.441	.401	.13057	2.310

a. Predictors: (Constant), Dis

b. Dependent Variable: Quality

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.188	1	.188	11.025	.005 ^b
Residual	.239	14	.017		
Total	.427	15			

a. Dependent Variable: Quality

b. Predictors: (Constant), Dis

Coefficients ^a						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.172	.188		-.916	.375
	Dis	1.218	.367	.664	3.320	.005

a. Dependent Variable: Quality

تبين من خلال اجراء تحليل الانحدار بين متغير الإفصاح الاختياري (متغير مستقل) وجودة الإبلاغ المالي (متغير تابع) بان قيمة Durbin-Watson بلغت 2.310 وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، كما تبين انه في حالة تغير الإفصاح الاختياري بنسبة 100% فانه سوف يؤدي الى تغير جودة الإبلاغ المالي بنسبة 166%، وان النموذج معنوي بشكل عام وهذا ما تثبته قيمة F البالغة 11.025 في ظل مستوى معنوية 0.005، كما ان قيمة t بلغت 3.320 في ظل مستوى معنوية 0.005، وبناءً على ما تقدم نتوصل الى نفي الفرضية العدمية واثبات فرضية البديلة والتي تنص على تأثير الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- ان للإفصاح الاختياري أثر في جودة الإبلاغ المالي وكذلك تعزيز الثقة بالقوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 2- ان للإفصاح الاختياري دور في زيادة الثقة ودرجة عدم التأكد لدى متخذي القرار من المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية وهذا بدوره يعزز من جودة الإبلاغ المالي.
- 3- لم يلقى الإفصاح الاختياري بالاهتمام الكافي من قبل الشركات العالمية الكبرى وكذلك الأبحاث والدراسات العلمية الا بعد ان ظهرت الازمات المالية التي عصفت بالشركات مما أدى الى افلاسها، زادت الحاجة الى الإفصاح من اجل تحقيق الجودة في الإبلاغ المالي للأطراف المستفيدة.

التوصيات

- 1- يوصي الباحث بان يحظى الإفصاح الاختياري بالاهتمام المناسب من قبل الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كونه عامل مهم لتزويد الأطراف الخارجية بالبيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.
- 2- يجب على إدارة الشركات التي تعد القوائم المالية والايضاحات المرفقة بها، ان تكون هذه القوائم صادقة ومعبرة عن نتيجة الوضع المالي للشركة وأنها اعدت وفق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.
- 3- يجب على الجهات المعنية في الشركات العراقية بتوجيه إدارة الشركات بالتعريف بأهمية الإفصاح بشكل عام والإفصاح الاختياري بشكل خاص وكذلك التنوع في وسائل الاتصال مع الأطراف الخارجية المستفيدة، اذا يزيد ذلك من جودة الإبلاغ المالي.

المصادر العربية

- 1- إبراهيم، نهلة محمد السيد، 2008، " تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية (دراسة ميدانية) "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- 2- أبو حماد، ماجد اسماعيل، "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير (غير منشورة) في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 3- الزين، منصور، "أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية – دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، الجزائر، 2011.
- 4- السقا، محمد إبراهيم، "لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة"، الصحيفة الاقتصادية السعودية، 2010.
- http://www.aleqt.com/2010/03/19/article_365837.Html
- 5- السعافين، هيثم، "معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان، 2005، ص13.
- 6- السيد، صفا محمود، "التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 19، العدد 1، 2005، ص248-316.
- 7- خليل، محمد احمد، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية"- دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، بنها، العدد 1، 2005، ص6-16.
- 8- عبيد الله، فايزة محمود محمد، " إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن مع دراسة تطبيقية "، رسالة دكتوراه (غير منشورة) في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.
- 9- عفيفي، هلال عبد الفتاح، "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، المجلد 30، العدد 1، 2008، ص429-498.
- 10- لطفي، امين السيد، "نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 11- مطر، محمد والسويطي، موسى، "التأصل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات : القياس والعرض والإفصاح"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

المصادر الأجنبية

- 1-Alam, Jahangir, " Financial Disclosure in Developing Countries with Special Reference to Bangladesh" Unpublished Dissertation, PhD in accounting ,Ghent University, Belgium, 2007.
- 2- Al-Razeen A. and Karbhari Y., Interaction between Compulsory and Voluntary Disclosure in Saudi Arabian Corporate Annual Reports, Managerial Auditing Journal, vol. 19, No. 3, 2004, p351-360.
- 3- AICPA. AT 301, par. 3. U.S.A., 2002.
- 4-Ball, R., A. Robin and J.S. Wu, "Incentives versus standards: properties of accounting income in four East Asian countries", Journal of Accounting & Economics, Vol. 36, 2003, p235-270.
- 5- Blkaoui, Ahmed. Accounting theory, Fifth Edition, Thomson Learning, 2004.
- 6- Castellano, J. G. "Resorting public confidence", Journal of Accountancy, vol. 193, No. 4, 2002, p37-39.
- 7- Chau, G.K., Gray, S.J. "Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore", the International Journal of Accounting, 2002, Vol. 37, p247-265.

- 8- Choi F., Frost C. A. & Meek G., " International Accounting", 5th edition, McGeaw-Hill companies, 2004.
- 9- Cohen,D.,A.Dey,and Lys T., " Real and Accrual-Based Earnings Management in The Pre-and Post –Sarbanes-Oxley Periods".The Accounting Review.Vol.83,No.3, 2008,p757-787.
- 10-Emily Lopez,"Voluntary disclosure and the cost of equity capital in the Netherlands", Unpublished Dissertation, MASTER RESEARCH in Accounting, Auditing & Control, Erasmus University Rotterdam, Netherland, 2011.
- 11- FASB. Reporting information about the financial performance of business enterprises: Focusing on the form and content of financial statements. U.S.A.,2001.
- 12- Ferdy van Beest, Geert B., and Suzanne B.," Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics", NiCE Working Paper 09-108, Netherland, 2009. Available at: <http://www.ru.nl/nice/workingpapers>.
- 13- Ghazali N.," Voluntary Disclosure in Malaysian Corporate Annual Reports: views of stakeholders", Social Responsibility Journal, 2008,p35.
- 14- Jannis Bischof ,Holger Daske and Christoph Sextroh, "Fair Value –Relate Information in Analysts,Decision Processes:Evidence From The Financial Crisis".Journal of Business Finance &AccountingVol. 41, No. 3, 2014, p363-400.
- 15- Lambert, Richard A and Leuz, Christian and Verrecchia, Robert E, May , "Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital" Journal of Accounting Research, Vol. 45 , No.2,2007, pp. 385-420.
- 16- Meek G.K, C.B. Roberts, S.J. Gray," Factors influencing voluntary annual reports disclosures by U.S., U.K and continental European multinationals corporations", Journal of International Business Studies, vol. 26, No. 3,1995, pp. 555-572.
- 17- Mitton, T. "A Cross Firm Analysis of The Impact of Corporate on The East Asian Financial Crises", Journal of Financial Economics, Vol.64, No. 2,2002,p 215-241.
- 18- Nashwa, G.,"Audit Committee: the solution to quality financial reporting", The CPA Journal, Dec.,2003, p.6-9.
- 19- Petersen, C, and Plenborg, T.,"Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark", Journal of International Accounting Auditing and Taxation,vol. 15, No.2,2006,p127-149.
- 20- Rikanovic, Maladen , "corporate disclosure strategy and the cost of capital, an empirical study of large listed German corporations", Unpublished Dissertation, PhD in accounting, University of St. Gallen, Germany,2005.
- 21- Shoorvarzy M.R.," Using NAA qualitative characteristics for evolution of earnings quality " , Unpublished Dissertation, PhD in accounting, Islamic Azad University ,2008.
- 22- Tang , Q. , Chen , H. and Lin , Z. , 2008 , " Financial Reporting Quality and Investor Protection: A Global Investigation " , School of Accounting , University of Western Sydney , Penrith South , Australia , Electronic copy,2008,p1-50.
- 23- Verdi , R. S., " Financial Reporting Quality and Investment Efficiency " , Sloan School of Management , Massachusetts Institute of Technology , Cambridge , September , 2006,P.P. 1 – 55 .
- 24- Yang Lan, Lili Wang and Xueyong Zhang," Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market", China Journal of Accounting Research, Vol. 6, 2013, p 265-285.